

جنور الاستقلال في جامع الزيتونة 1900 – 1920 م
كوثر هاشم / السعيد عقيب - جامعة الشهيد حمّة لخضر / الوادي

ملخص :

تتناول الدراسة دور جامع الزيتونة والتخبة الوطنية الزيتونية في العمل الوطني التونسي، وفي بلورة مطلب الاستقلال في الفترة ما بين 1900-1920 على اعتبار أنّ مطلع القرن العشرين مثل بدايات الوعي والنهضة الوطنية في تونس، وصولاً إلى سنة 1920 عندما أسس الشيخ عبد العزيز التّعالبي - الذي يعتبر رائد الحرية الوطنية التونسية - الحزب الحزّ الدستوري التونسي.

الكلمات المفتاحية:

الاستقلال - جامع الزيتونة - الحزب الدستوري الحر - الجمعية الخلدونية - الزيتونيون

Abstract

The study address the role of El Zaytouna Mosque and the national elite al-Zaytunah issues in the work of the Tunisian national, in elaborating the independence demand, in the period between 1900 since the beginning of the twentieth century, such as the beginnings of awareness of National Renaissance in Tunisia, access to the year 1920 when the foundations of Sheikh Abdul Aziz Ta'allibi, which is considered the pioneer of freedom, Tunisian National Tunisian Constitutional Liberal Party.

key words: Independence - El Zaytouna Mosque - Free Constitutional Party - Khaldounia Association - Zeitounis

مقدمة :

لم يكن جامع الزيتونة مؤسسة دينية تربوية يتلقى فيها أبناء تونس تعليمهم فحسب بقدر ما كان الملهم الزوحي، والمدافع الشرس عن مقومات الهوية الوطنية التونسية وائتمائها العربي والإسلامي منذ تأسيسه في القرن الثاني للهجرة، والمؤسسة التي أنجبت العديد من الوطنيين التونسيين الذين ترعّموا حركة المقاومة بمختلف أشكالها ضدّ الاحتلال الفرنسي، وساهم مساهمة فعّالة في تنوير الشعب التونسي وإصلاحه وبعث هممه الوطنية حتى توصل إلى ضرورة المطالبة بحقه في الاستقلال، والتحرر.

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة الجامع الأعظم في تكوين نلّة وطنية مثقفة مشبعة بالروح الوطنية، وحاملة للواء الدفاع عن الهوية والقضية التونسية وتحقيق الاستقلال.

وقصد التعرف على ذلك قسمنا الموضوع إلى ثلاثة عناصر أساسية أولها موقف جامع الزيتونة من الحماية والسياسات الفرنسية، وثانيا دور النخبة الزيتونية في إيقاظ الحس الوطني التونسي وآخرها الزيتونون وتبّي مطلب الاستقلال، معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، وموظفين عدّة دراسات أهمها الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة لخير الدين شترة ودور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحريين ليوسف مناصرة والحركة الوطنية التونسية للطاهر عبد الله وموجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية لمجموعة من المؤلفين.

أولا: موقف جامع الزيتونة من الحماية والسياسات الفرنسية :

انطلاقا من أسس ومبادئ الزيتونة، وقيمه الوطنية المستمدّة من العروبة والإسلام الداعية إلى ضرورة الاستقلال بالمقومات الوطنية عن كلّ ما هو أجنبي ودخيل، فقد رفض الانصياع لكلّ محاولات سلط الحماية الفرنسية التي هدفت إلى تغريب وفرنسة المجتمع التونسي بكلّ خصوصياته، حيث كانت القيادة الفكرية خلال السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي لتونس تخضع للمدرسة الزيتونية في الحياة الثقافية، والسياسية والاجتماعية، وهي الموجهة لأغلب التحركات الوطنية، والتجمّعات الحزبية داخل المجتمع التونسي، وبذلك يعود النشاط الوطني للتحبة الزيتونية المناضلة إلى بداية فرض الحماية حيث احتج العلماء الزيتونون على إمضاء معاهدة باردو في 12 ماي 1881، واتفاقية المرسى في 08 جوان 1883، ومصادقة البرلمان الفرنسي عليها وكرّد فعل منها على هذا الاحتجاج قامت سلطات المحتل الفرنسي بفصل البعض من وظائفهم، بينما اختار آخرون الهجرة للعمل خارج الديار، ولحشد التأييد، وتعبئة رأي العالم الإسلامي في انتظار الفرصة المواتية للعودة إلى أرض الوطن، ومن بينهم الشيخ صالح الشريف، ومحمد الحضرمي حسين وإساعيل الصفايجي وغيرهم.

كانت فرنسا متيقّنة من خطر جامع الزيتونة عليها، وعلى سياساتها في تونس لذلك وقفت في وجه حركة إصلاحه، وتحديث مناهجه وأساليبه منذ إعلانها الحماية 1881، وارتكزت مخططاتها على عرقلة تطوير الثقافة القومية، ومضايقة اللغة العربية حتى لا تكون أداة النهضة الفكرية، والثقافية في البلاد التونسية، ومنع الزيتونيين من تقلد الوظائف الإدارية بحجة أنّهم ليسوا مثقّبين ثقافة فرنسية، وإلى جانب ذلك شنت سلط الحماية حملة دعائية مغرضة من خلال صحفها لتأليب الرأي العام الفرنسي، والعالمي على الجامع الأعظم وخزّيجيه، ووصفتهم بالجمود، والتصلّب، وأنّهم خاملين، وأنّ

مدارسهم لا تقدّم أناسا متحصّرين، يمكن الاعتماد عليهم وفي الوقت ذاته لجأ الاحتلال الفرنسي إلى مناصرة البدعة، والخزافة فأدق على أصحابها بالأموال، وأيدهم معنويًا، ومنحهم مكانة ومهابة، ولقوا بذلك التأييد، والمساندة على حساب العلماء الزيتونيين المسلّحين بالثقافة العربية والإسلامية والإصلاح، والزافيين لاستمرار الحماية مطالبين بتغيير الوضع.

ورغم ما واجهته التخبّة الزيتونية من مضايقات من الاحتلال إلا أنّ ذلك لم يثن من عزيمتها، ولم يحدّ من مقاومتها له حيث عادت بعلمائها وطلبتها بقوة إلى مسرح العمل الوطني منذ العشريّة الأولى للقرن العشرين، وبرز ذلك جليًا من خلال معارضة الزيتونيين إجراءات بلدية مدينة تونس بخصوص الرفع في سعر الماء الصالح للشرب، واعتبرتها مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن خلال موقفهم من أحداث مقبرة الزّلاج، عندما حاولت بلدية تونس تسجيل المقبرة التي كانت قانونيًا وقفا من أوقاف المسلمين، ومن مسؤولية "جمعية الأوقاف" غير أنّ هذه الأخيرة أبلغت البلدية بأنها غير قادرة على الإشراف عليها خاصة أنّها لا تتمتع بأيّ وقف يضمن لها دخلا لتسيير شؤونها، فعمد مسؤولو البلدية إلى تقديم طلب إلى المحكمة العقارية المختلطة في 26 سبتمبر 1911 مضى من كاهية رئيس البلدية لتسجيلها، وفي 07 نوفمبر دعي سكان العاصمة تونس لحضور عملية التسجيل فاحتشد ما بين 2000 و3000 تونسي مندّين، ومنتمضين رافضين أن تصبح الزّلاج أرضا في قبضة المحتلّ الفرنسي لكن سرعان ما تحولت إلى أحداث دامية بسبب إطلاق أحد مسؤولي الشرطة الفرنسية الرصاص، فقتل به أحد التونسيين مما أثار بغيّة المحتشدين، واختلط الحابل بالتابل، واشتبك الطرفان، حتى راح ضحيتها عدد من التونسيين، فضلا عن الجرحى والمتهمين الذين بلغ عددهم أكثر من 800 تونسي قدّموا للمحاكم منهم 72 شخصا مثلوا أمام المحكمة الفرنسية الجنائية في قضية واحدة بهم متعدّدة كالقتل، والمشاركة فيه، ومحاولة القتل، والمترقة، والإخلال بأمن التّولة وغيرها، وكلّها كانت تهما واهية مزبقة لقفتها سلط الحماية لهم انتقاما منهم على معارضتهم لها، ومواجمتها في يوم الزّلاج.

لقد كان جامع الزيتونة معقل احتجاجات التونسيين على تسجيل المقبرة، حيث كتبت المعلقات على الأبواب تدعوا السكان إلى التجمع أمامها احتجاجا على ضمّها لذلك حملت السلطات الفرنسية حركة الشباب التونسي التي كان يترجمها علي باش حمة مسؤولية الحوادث فعطلت جريدتها التونسي، وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد التي بقيت تحت الحكم العسكري منذ 1911 إلى غاية 1922.

ورغم الآثار العميقة والآلام التي خلفتها هذه الأحداث في نفوس التونسيين إلا أنّ تلك الأحداث قد بينت أنّ روح المقاومة قد ولدت في الجماهير بعد أن كانت لا تشعر بها إلا التخبّة المثقفة وحدها، إذ لم تلبث أن برز صوت معادي للأجانب في تونس خاصة منهم الجالية الإيطالية التي كانت تتمتع بمكانة هامة في شركة الترام للنتل الفرنسية التي كان يتقاضى فيها العامل التونسي أجرا زهيدا مقابل ما يتقاضاه العامل الفرنسي والإيطالي، لا سيما بعدما تسبّب سائق إيطالي في قتل طفل تونسي يوم 09 فيفري 1912، فتر على إثرها التونسيون مقاطعة ركوب الترامواي، وتزامن ذلك مع تأثرهم بما كان يحدث في الجارة طرابلس التي احتلّها الطليان منذ 1911، وطالب العمّال منهم بالمساواة في الأجور بينهم وبين بقية العمّال الأجانب.

أصرّ التونسيون على موقفهم، وبتّ جمعهم على ذلك خطب أئمة المساجد وشيوخ الزوايا، والتفوا حول جريدة التونسي لسان حال حركة الشباب التونسي والصحف الإسلامية الأخرى، وتألّفت لجنة للدفاع عن حقوقهم على رأسها العديد من الشخصيات الزيتونية منهم عبد العزيز الثعالبي، وعلي باش حامبة وحسن قلاني ومحمد نعمان، إضافة إلى الأستاذ الفرنسي أوغوست ديسيتري (August Destrée) غير أنّ الإدارة الفرنسية اعتبرت مقاطعة التونسيين لشركة النقل الفرنسية ومساندة الزيتونيين وجماعة الشباب التونسي لهم مؤامرة سياسية ضدها، فردّ عليها علي باش حامبة مخاطباً كاتب الحكومة العام قائلاً: "إني أتساءل لماذا يراد الرّج بفرنسا في أمور لا علاقة لها بمصلحتها... لن نرضى إذا ما ناقشنا أعمال إدارة الحماية أو شركة خاصة مسؤولة عن مصلحة عمومية... بأن يعترض علينا بدعوى أننا نكسر شركة فرنسا في هذه البلاد."

اعتبرت فرنسا ذلك تحدياً لها من قبل التخبّة التونسية المثقفة، وإيداناً لها بتنامي شعبية الحركة الاحتجاجية والمطلبية، ورات ضرورة التخلّص من زعمائها لذلك سارعت سلط الحماية بإصدار أوامر نفي كلّ أعضاء اللّجنة طبقاً لقرار أصدرته في 13 مارس 1912، ففني عبد العزيز الثعالبي على إثره إلى فرنسا، ومحمد الخضر حسين المدرّس بجامع الزيتونة، والمدرسة الصادقية، وعلي باش حممة الذي استقرّ بالأستانة حتى وفاته، كما أعلنت حالة الحصار على البلاد، وصادرت الصحف والمجالات التونسية كالإتحاد الإسلامي و tunisienle، والمشير ومرشد الأئمة والصواب، فشلت بذلك الحركة الفكرية والسياسية في البلاد التونسية.

ثانياً: دور التخبّة الزيتونية في إيقاظ الحس الوطني التونسي :

إنّ عملية نشأة الحركة الوطنية التونسية كرت فعل منظم، ومؤطر له مطالب ووسائل إبلاغ، وتأثير قد ارتبطت بإثر الحركة الإصلاحية التي نشطت في تونس قبل فرض الحماية، بفضل الدور الكبير الذي قام به الوزير خير الدين التونسي ذو التكوين الزيتوني العربي الإسلامي الذي نجح في إنشاء المعهد الصادقي الذي أسسه في 13 جانفي 1875، وإصلاح التعليم بالزيتونة إلى أن تمكّن من إصدار دستور 1861 الذي اعتبر إعلاناً لحقوق الإنسان، وللبياديء الديمقراطية من حرية، ومساواة بين الأفراد، والحرية الشخصية، وحرية المعتقد، وعدالة الضرائب.

إنّ اهتمام الحركة الإصلاحية بعصرنة التعليم، ونشره جعلت منه إحدى أهمّ شروط نهضة البلاد التونسية، ممّا أدّى إلى تفاعل قطاعات التعليم، والصحافة، والعمل الجمعي معها، ومع رجالها الذين كان أغلبهم من خريجي جامع الزيتونة، وشيوخها فشكّلت بذلك نواة الحركة الوطنية التي جمعت بين إشعاع المؤسّسين التعليميين جامع الزيتونة، والمعهد الصادقي 1876، والمدرسة الخلدونية 1896 من جهة وتطوّر الصحافة (الحاضرة 1888 - 1911) وبداية عمل الجمعيات (جمعية قدماء الصادقية 1905) من جهة أخرى، والتي بقيت تكافح من أجل تقدّم البلاد واستقلالها الأمر الذي أدّى إلى إيقاظ الروح الوطنية لدى الفرد التونسي، وترسيخها وتحولها فيما بعد إلى حركة مطلبية للحقوق والحريات، توجّهت بتبني مطلب الاستقلال.

وبالرغم من جمود أساليب التراسمة ومناهجها في جامع الزيتونة إلا أنه كان أشبه بخلية التحل ، اشتهر بالكثير من الشخصيات العلمية والأدبية، تشد إليه الرحال من الأفاصي خاصة من أقطار بلاد المغرب التي كانت تعاني من ويلات عدو مشترك كما أن ذلك لم يمنعه من أن يوجه الحركة الوطنية التونسية بروحه وتعاليمه، وقيمه، ومبادئه العربية، والإسلامية منذ فرض الحماية 1881 م، وحتى ظهور الحزب الدستوري الجديد 1934، إذ أن جل المثقفين التونسيين هم من خريجي الزيتونة، والذين تقلدوا عدة مناصب في الدولة كعلمين للغة العربية أو قضاة ، أو موظفين في المحاكم، أو محامين أو عدول موثقين، وحتى من رجال الشرطة والحرس الوطني، فضلا عن الإداريين والأدباء والشعراء و الكتاب، وكذا رجال النهضة الإصلاحية كلهم كانوا من ثمرة الزيتونة أمثال الشيوخ : سالم بوحاجب، والشيخ قبادة ، والشيخ بريم الخامس ، وغيرهم.

كما أن قادة الحزب الحزب الدستوري التونسي (القديم) وفي مقدمتهم عبد العزيز الثعالبي كانوا زيتونتي النشأة والتوجه ، والاتفاضات الشعبية، والثورات المسلحة التي قامت في فترات مختلفة ، والتي استهدفت المستعمر، وظلمه كانت قد اقتبست من روح الزيتونة، وما تمتلئه من قيم خالدة ، مساعدها على أن تطلق شرارتها الأولى معلنة عداها للمحتل الفرنسي، وحاملة لواء الدفاع عن الوطن واستقلاله.

غير أن زعماء الحركة الوطنية ، والمسؤولين على تسيير جامع الزيتونة لم يسعوا حق السعي لإصلاح المنظومة الزيتونية وعصرتها ، على الرغم من انتقاد البعض لأساليبه التقليدية في التعليم على رأسهم عبد العزيز الثعالبي، وذلك أثناء فترة دراسته بالجامع حين انتقد كتب التدريس، ودروس مشائخه واعترض عليهم في عدة مسائل لأنه أصبح مقتنعا بأن التعليم الزيتوني لم يعد متوافقا مع ما يتطلبه المجتمع التونسي من حيوية، وروح العصر، لكنه لم يجد آذانا صاغية، بلنقر بعضهم منه فقي التعليم الزيتوني على حاله، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى عدم توفّر المدرسين الأكفاء للقيام بهاته المهمة، ووقوف الاستعمار حجر عثرة في سبيل تطوير الزيتونة ونهضة المجتمع التونسي.

وفي إطار محاولة إصلاح الزيتونة تم تأسيس المدرسة الخلدونية في 22 ديسمبر 1896 ، على يد جماعة من محرري جريدة الحاضرة التي تأسست سنة 1888 من قبل ثلاثة من المثقفين التونسيين من خريجي المعهد الصادقي الذين تلقوا ثقافة عصرية، وتعزفوا على أفكار المصلحين التونسيين، وفي مقدمتهم مؤسسها الوزير خير الدين لتدافع عن مصالح التونسيين ، وتبين تردّي أوضاعها وتنادي بتحسينها وقد كانت الخلدونية تابعة للزيتونة، ومتعاونة معه بغية تحقيق نهضة ثقافية أحسن بالبلاد يدرس فيها طلبة الزيتونة مختلف العلوم العصرية كالكيمياء، والفلك والمنطق والرياضيات والتاريخ والجغرافيا، واللغة الفرنسية ومبادئ حفظ الصحة والطبيعات ، تنتهي بالإحراز على شهادة البكالوريا العربية التي تهّيء الطلبة للالتحاق بالجامعات العربية في المشرق للتخرج في هذه المواد، ومن ثمّ يمكن إمداد الجامع بمدرسين قادرين على تحقيق الإصلاح المنشود به.

احتفل رسميًا بتأسيسها في 15 ماي 1897، بحضور الوزير الأكبر، والمقيم العام، وال كاتب العام للحكومة، ومدير التعليم العمومي، وبالمناسبة ألقى الشيخ سالم بوحاجب وهو أحد رموز الزيتونة، والحركة الإصلاحية درسا افتتاحيا حول تفسير آية " وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ " ، فذكر بماضي الإسلام المجيد في ميدان العلم والتعلم ، وبين منزلة العلوم الكونية في نظر الدين الإسلامي، وكيف تهتقر المسلمون

بسبب ابتعادهم عنها ، كل ذلك من أجل توعية وتنوير العقل التونسي وإيقاظه من غفلته وتنبيهه لما يحاك ضده وضد هويته الشخصية، وتوجيهه إلى أن نهضة الشعوب والأمم إنما تبدأ بخطوته الأولى بالتهوض بالعلم والتسلح به لمواجهة كل التحديات وأخطرها السيطرة الاستعمارية.

ترأس المدرسة الخلدونية محمد الأصرم الذي كان من أبرز الناشطين فيها، إذ كانت تقدم فيها محاضرات، ودروس شملت مختلف ميادين المعرفة، والثقافة، يلقيها أساتذة تونسيون، وأجانب، وأشهرهم الشيخ سالم بو حاجب، وحافظ الجمعية نفسه الأستاذ محمد البشير صفر الذي كان متصلا بحركة الإصلاح الإسلامي وزعمائها حيث التقى بالشيخ محمد عبده أثناء زيارته لتونس في سبتمبر 1903 حيث ألقى محاضرة بالخلدونية حول "العلم والتعليم"، ويزعم النهضة الوطنية المصرية مصطفى كامل، وقد بلغ عدد مقالاته بجريدة الحاضرة ثمانية وخمسون خطبة، أو افتتاحية في السياسة والفلسفة، والتاريخ وكانت دروسه بجمعية "الخلدونية" يلقاها للهمم وتحريكا لها خاصة تلك التي خصت التاريخ، والجغرافيا، والتي كانت منبرا فضح فيه بقوة حقيقة السياسة الاستعمارية حتى أصبحت تلك الدروس معهدا تتلقى فيه التوجهات القومية قبل التوجهات العلمية، الأمر الذي أدى إلى التحاق الطلبة الزيتونيين بها، وإقبالهم عليها خاصة أنها لقيت مساندة ودعمًا من بعض كبار المسؤولين الفرنسيين أهمهم المقيم العام روني مبي (René Millet) الذي عرف باحترامه للثقافة العربية الإسلامية. في حين أن أساتذة الجامع الأعظم انقسموا إلى فريقين بين مؤيد ومعارض الأول من المنتسبين أمثال الشيخ سالم بو حاجب ساندوا التوجه العصري للخلدونية ودعموها، والثاني وهم العلماء المحافظون الذين عارضوا وجودها، ودروسها حتى لا تزاممهم في نشاطهم التعليمي، ولا تبعد الطلبة عن التكوين التقليدي الذي يؤمنه الزيتونة منذ زمن طويل، أو تحوّلهم إلى أداة دعاية لحضارة الغرب، ولم يقتصر موقفهم على ذلك فحسب، بل ناصبوا العداة وأسموها "الخل ودونية" تهكمًا واستصغارًا من شأنها، ولقبوا أساتذها البشير صفر بـ "البشير كبر".

والأمر ذاته بالنسبة للمعتصمين من المعترين الذين رأوا في هذه المدرسة خطرا كبيرا، وأنها ليست إلا مركزا من الدعاية للجماعة الإسلامية التي تهدف إلى توحيد المسلمين تحت راية السلطان العثماني لمجابهة التوسع الاستعماري الأوروبي، فضلا عن أنهم كانوا متوجسين من دروس الخلدونية ومحاضراتها واعتقدوا أنها سوف تحدث استفاقة في أوساط التونسيين، إذ أنها تفتح أبصارهم على قيم فلسفة التنوير، ومبادئها كالمساواة، والحرية، وحق تقرير المصير، وتجعلهم يطالبون فرنسا بتطبيقها في تونس، فكثفوا ضغطهم على المقيم العام روني مبي حتى يتخلى عن دعمه لها.

ولأن كان موقف المعترين من ظهور الخلدونية، ونشاطها منطقيًا بحكم العداة بين المستعمر والمستعمر، والخوف من تما قد تحدثه من تأثير في يقظة هذا الأخير فإن رد فعل المحافظين من العلماء الزيتونيين لم يكن لينتقله العقل خاصة مع وضوح أهداف المدرسة، وغاياتها المسطرة منذ البداية، وهو العمل على قدم المساواة مع جامع الزيتونة واستكمالًا لنشاطه التعليمي بتأطير من مسيرتها الذين هم في الأساس من خريجي الزيتونة، ومن رواد الحركة الإصلاحية في البلاد.

لم تكن الصعوبات التي واجهتها المدرسة الخلدونية من عزيمة القائمين عليها فازدهرت وتواصلت فتفتحها على محيطها وإشاعها، وأضافت إلى تعليمها العادي دروسا ليلية للآميين، وأسست لها شهادات في التعليم التطبيقي كالهندسة والطوبوغرافيا، وفتحت مكتبة أمها أكثر من 4500 قارئ سنة 1905، وهكذا أصبحت الخلدونية بمثابة جامعة شعبية حقيقية تلي رغبة التونسيين المعروفة في العلم، والتعلم وتحبب مخططات الاستعمار الذي كان يضيّق على الأهالي أيما تضيق في

ميدان التمدرس، والتحول إلى المؤسسات التعليمية الرسمية، غير أن ضيق مقرها، وتواضع إمكانياتها المادية لم يمكن الخلدونية من استيعاب أكثر من 150 طالبا مقارنة مع طلبة جامع الزيتونة الذين تجاوز عددهم الـ 700، لذلك ارتفعت الأصوات منادية بضرورة إصلاح التعليم الزيتوني محاكاة لما هو عليه الحال في الخلدونية، فاجتمعت لجنة خاصة برئاسة الوزير الأكبر، وقررت إلزامية إدراج الامتحان في عدة مواد كالحساب، والهندسة، والتاريخ، والجغرافيا بالجامع، على أن تدرّس بالخلدونية، وبذلك ازداد الارتباط بين المؤسستين التعليميتين.

لقد أدخلت الخلدونية حيوية ملحوظة على الساحة الفكرية التونسية مطلع القرن العشرين، غير أن ما صاحبها من اختلاف في الرؤى، وصراع بين قوى مجددة وأخرى محافظة بين أن حركة الإصلاح والتحديث في تونس ما زالت تحتاج إلى روافد أخرى تدعمها وتشد من أزرها، فتقرر بعث "جمعية قداماء الصادقية" سنة 1905.

تأسست الصادقية في 23 ديسمبر برئاسة خير الله بن مصطفى، غير أن علي باش حمبة الذي تولى وكالة أحباسها كان هو المسير الفعلي لها، والمشرف على معظم أنشطتها، وخاصة منها الثقافية كتنظيم المحاضرات والتروس، حتى أصبحت جامعة شعبية تضاهي الخلدونية، خاصة أنها دعت إلى الأخذ بالأفكار العصرية والتقس التحديثي.

وأغلب الذين ساهوا في تأسيسها رغم ثقافتهم المزدوجة، وتشبّعهم بروح الثورة الفرنسية إلا أنهم كانوا من قادة الحركة الإصلاحية الذين تعلموا في الزيتونة، وتخرجوا من المعهد الصادقي، ونشطوا في الخلدونية. مما يدل على أن الغاية واحدة والهدف مشترك بين المؤسستين، أمثال خير الله بن مصطفى، وعلي باش حامية الذي كان أنشط عضو فيها، وهو الذي حرّر التقرير الأول لإنشائها، وعبد الجليل الزاوش وأحمد الغطاس، وحسين بوحاجب، وحسن قلاقي وغيرهم

نشطت الجمعية الصادقية نشاطا مكثفا، حيث قدمت بين أبريل 1906 وأفريل 1907: 48 محاضرة، منها 27 بمقر الجمعية، و57 بمختلف أنحاء العاصمة تمحورت حول مواضيع متنوعة مثل حفظ الصحة، والتاريخ الإسلامي، والتأمين التعاوني، والادخار، ووضعية الفلاحة، والصناعة بتونس، وقد تميّزت الصادقية عن الخلدونية بتفتحها أكثر على الحضارة الغربية بحكم ثقافة المشرفين عليها، فاستدعت لإلقاء محاضراتها كتابا فرنسيين معروفين مثل جول برازون (Jules Brazon) وشارل جينيو

(Charles Géniaux) وغيرهم، وهدفت من ذلك إلى الاستفادة من تقدّم المعرفة لدى الأوربيين، وتبليغ صوت التونسيين إلى الفرنسيين بلغتهم، وللتدليل على أن التخب التونسية متفتحة، وبلغت من المعرفة ما يسمح لها بقيادة بلادها دون أيّ تدخل

أو وصاية أجنبية.

ولتأكيد توجههم الوطني، وتجذّرهم في حضارتهم استدعى مسؤولو قداماء الصادقية شيوخا زيتونيين معروفين لإلقاء مسامرات (محاضرات) في مقدمتهم الشيخ محمد الظاهر بن عاشور الذي تحدّث عن أصول التقدّم، والمدنية في الإسلام والشيخ محمد التخلي عن دولة المأمون، والشيخ محمد الحضر حسين عن الحرية في الإسلام، كانت كثيرا ما

تتخللها نقاشات، ومساخلات حول تجاوزات الإدارة الاستعمارية ووضعية التونسيين المتردبة وحقوقهم المضمومة رغم أن القانون يمنع على الجمعيات الحوض في المسائل السياسية، والدينية، وهي مواضع مهمة كانت عبارة عن دعوة مبطنة للتونسيين لأخذ العبر من التاريخ الإسلامي، والاستفادة منها، خاصة حق الإنسان في الحرية، وهو الحق الذي تكفله البيانات الشاوية ومختلف القوانين الوضعية.

لقد تمهد العمل الثقافي والتربوي إلى جانب العمل الصحفي الطريق لانبعاث النشاط السياسي انطلاقاً من سنة 1906 بقيادة نخبة متخرجة أساساً من المعهد الصادقي، والكليات الفرنسية أطلق عليها اسم " حركة الشباب التونسي " التي ظهرت سنة 1907 بإصدارها لجريدة التونسي (Le tunisien) الناطقة بالفرنسية برئاسة علي باش حبة ، ثم انظم إليه عبد العزيز الثعالبي الذي أصبح من أنشط مرديه، وما لبث أن أصدر الطبعة العربية من التونسي سميت " الاتحاد الإسلامي " في 19 أكتوبر 1911 وترأس بنفسه تحريرها ، وتركزت مطالب الحركة على مجموعة من الأصعدة أهمها الصعيد السياسي بالدفاع عن سياسة "التشريك (Association) " من خلال تمثيل التونسيين بالمجلس الشوري الذي أحدث سنة 1891، وعلى الصعيد الاقتصادي بالمساواة بين الفرنسيين والتونسيين في اقتناء الأراضي الفلاحية، وإحداث شركات تعاونية لصغار الفلاحين ، وتخفيض ضريبة المحبى، وعلى الصعيد التربوي بالتركيز على مؤسسات تعلم مزودج باللغتين العربية والفرنسية، والمناداة بإجبارية المرحلة الابتدائية ومجانيتها أما الصعيد القضائي فمن خلال إصلاح الهياكل القضائية وإحداث مجالات قانونية لكي يتسنى إدخال حد معقول من التجانس بين مختلف الدوائر القضائية التونسية.

ولئن تبين من خلال ما سبق أن الحركة لم تدرج مطلب أو قضية الاستقلال في برنامجها نظراً إلى طبيعة موازين القوى بين الحامي والمحمي من جهة وهشاشة المرحلة من جهة أخرى فإنها ساهمت في الترويج لجملة من الأفكار الجهورية التي ستمكّن الحركة الوطنية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى من مراكمة رصيد مرجعي متنوع وفي مقدّمة هذه المبادئ؛ التمسك بدستور 1861، والمطالبة بإعادة إحيائه مع أن هذا المطلب لم يرد في برنامج 1907، بل أثير في مناسبات عديدة لمطالبة سبط الحماية بضمانات سياسية، وقانونية تكفل حقوق التونسيين .

وتكمن أهمية الحركة في أنه كان لها السبق في بلورة نظرة حديثة للاتناء الوطني بتحديد المصطلحات الدالة على الهوية الوطنية، وإكسابها معان جديدة تتلاءم مع روح العصر، وقد أدى ذلك إلى تجديد الخطاب السياسي التونسي بإحاطة مفاهيم جديدة في اللغة السياسية المتداولة مثل مصطلح " الشعب التونسي " ، ومصطلح " الأمة التونسية " ، ولم يكن ذلك هتيماً نظراً لتداخل تمثلات هذه المفاهيم الحديثة لدى الرأي العام، إذ أن التمييز بين "الأمة الإسلامية" كمجال ثقافي سياسي عام أساسه التضامن بين الشعوب في إطار الإمبراطورية العثمانية، و "الأمة التونسية" كمجال ثقافي سياسي خاص أساسه التاريخ المشترك لأفراد شعب جاء نتيجة تحولات جغرافية سياسية وتراكمات تاريخية وظفتها حركة الشباب التونسي في مجالها مع إدارة الحماية وخاصة حزب المعترين قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى.

ونتيجة تزايد وتيرة نشاط حركة الشباب التونسي خاصة عقب أحداث الزلّاج 1911 والترمواي 1912 اعتقلت سبط الحماية الفرنسية سبعة من قادتها، بينهم علي باش حامبة والشيخ عبدالعزيز الثعالبي وأبعدتهم خارج البلاد، وأوقفت جريدتهم ونظمت حملة إرهاب واعتقالات واسعة بين السكان، وفرضت حالة حصار عام على البلاد التونسية، الشيء

الذي جعل نشاط الحركة يبرز في المهجر بقيادة الأخوين علي ومحمد باش حامية والشيخان صالح الشريف وإسماعيل الصفايحي، حيث استقرّ علي باش حامية زعيم الحركة نهائياً بالآستانة، أين تقلّد خطة مستشار الحكومة التركية، واضطلع بمهام تنسيق نشاط الوطنيين التونسيين في المهجر بوصفه رئيس "لجنة تحرير المغرب العربي" سنة 1916.

ثالثاً: الرّيتوتيون و تبتّي مطلب الاستقلال :

بدأت المقاومة الشّعبيّة التونسيّة للاحتلال الفرنسي منذ الوهلة الأولى في مختلف القطر التونسي، وفي طبيعتهم رجال الرّيتوتنة الذين كانوا متشعبين بالروح الوطنيّة والقوميّة والعربيّة والإسلاميّة، مؤمنين بضرورة التّودع عن التّدين والوطن والتّمس وبمشروعيّة الجهاد وكان أبرزهم الشّيخ المكيّ بن عزّوز وهو أحد شيوخ جامع الرّيتوتنة الذي عرف بروحه الثّوريّة الرّافضة للمستعمر، لذلك كوّن مجموعة من الشّباب التونسي الثّوري وقاموا بالاستعمار، واستمروا في ذلك، وبسبب نشاطه المعادي لها فنته سلط الحماية إلى المشرق العربي أين توفّي هناك، وإن لم يكن الشّيخ المكيّ قد توفّي فإنّ أفكاره لم تمت، إذ تبتّتها ثلّة من الشّباب الوطني المتحمّس - كان من بينهم عبد العزيز التّعالبي - الذين سرعان ما اجتمعوا وأسسوا جريدة بالفرنسيّة للدّفاع عن مصالح التونسيّين أسموها "المستقبل العربي"، وأخرى بالعربيّة باسم "حبيب الأمتة"، ثمّ "سبيل الرّشاد" التي صدر عددها الأوّل في 16 ديسمبر 1895 تبتّي فيها مؤسسها عبد العزيز التّعالبي مبدأ الإصلاح والإرشاد، على غرار جريدة الحاضرة الأسبوعيّة التي كانت أوّل جريدة عربيّة غير رسميّة بتونس كان يديرها فرسان الفكر الإصلاحي البشير صفر، وسالم بوحاجب ومحمد السنوسي.

ورغم اتّجاه التونسيّين للعمل الإصلاحي سواء من خلال عمليّات إصلاح التّعليم الرّيتوتي ونشاط المدرسة الخالديّة، وجمعيّة قدام الصّادقيّة اللتين حاولتا محاكاة التطوّر الأوربيّ واللّحاق بركب الحضارة الأوربيّة المتقدّمة اجتماعياً وثقافياً وتكنولوجياً، أو من خلال العمل الصحفي والمطليبي الذي تبتّته حركة الشّباب التونسي محاولة الحصول على حقوق التونسيّين المختلفة، وإقناع سلط الحماية باتّباع سياسة التّشريك، إلّا أنّ محاولاتها باءت بالفشل بسبب تصلّب الإدارة الفرنسيّة الذي اتّضح جليّاً بعد أحداث الرّلاج، والترامواي وخنق الحرّيات، وإبعاد الوطنيين من جهة، وتعبّض حزب المعرّمين الذي كان يقوده فكتور دو كرنيار (Victor De Carnières) الذي قاد حملة عنصريّة شنيعة ضدّ الأهالي أساسها أنّ "الشّعب المولّى عليها من قبل الدّولة الفرنسيّة ليست متحضّرة بالدرجة التي تجعلها تفهم أبعاد مبادئ 1789، وهنا يجب على النظريّة (...) أن تفسح المجال للضرورة"، الأمر الذي أدّى بالوطنيين التونسيّين إلى الإعراض عن مبدأ الإصلاح وسياسة التّشريك إلى المطالبة بحقّ الاستقلال الذي كان يطمح إليه كلّ التونسيّين منذ أوّل مقاومة تونسيّة للقوّات الفرنسيّة.

لم تحدّ السياسات الاستعماريّة من عزيمة رجال الحركة الوطنيّة التونسيّة الذين واصلوا نشاطهم في التّاخل والخارج، حيث استمرّت تحرّكات زعيم حركة الشّباب التونسي علي باش حامية في عاصمة الدّولة العثمانيّة، إذ أشارت الوثائق الأرشيفيّة الألمانيّة إلى مخطّطه في تحرير المغرب العربي بحدّ السلاح، ولئن لم يتمّ تحقيق هذا المشروع بخذافيه فإنّ الرّجل شارك إلى جانب محمد العتّابي من المغرب الأقصى في المؤتمّر الإسلامي المنعقد بستوكهولم سنة 1917، والذي ضمّ ممثليّن عن جميع البلدان الإسلاميّة المختلة وأقرّ مطلب استقلال المغرب الأقصى، أمّا أخوه محمد باش حامية فقد تحوّل إلى سويسرا حيث استقرّ بجنيف وأصدر مجلّة المغرب La Revue du Maghreb "الشّهريّة والتّاطقة باللّغة

الفرنسية التي أعلنت منذ عددها الأول سنة 1914 بصريح العبارة عن "إفلاس سياسة التّشريك" التي كانت تنادي بها جريدة "التونسي" ثم طلبت بكلّ وضوح في السنة الموالية (1917) وباسم الشعب التونسي إصدار دستور يمنح ضمان الحقوق والحريات الفردية، والفصل المطلق بين السلطات، وإلغاء كلّ نظام استثنائي، ومساواة الجميع أمام قانون موحد، وإحداث مجلس تشريعي ومالي منتخبون تنظيم البلديات، وإحداث مجلس بلدية منتخبة، وإحداث مجالس إقليمية منتخبة، كما أقرت توجيهها المغاربي ببناء علاقات فضائية بين بلدان المغرب العربي التي ترجع جذورها إلى صدور جريدة التونسي سنة 1907 ومبادرة القياديين في حركة الشّباب التونسي بإرساء مشروع وحدة نضال شبان المغرب العربي، والتخطيط لعقد مؤتمر للتونسيين والجزائريين غير أنّ المشروع أحبط بمجلة من الصحافة الاستعمارية، بيد أنّ الفكرة بقيت قائمة في ذاكرة الشيخ عبد العزيز الثعالبي خلال إقامته بالأستانة، وسعى لتحقيقها على أرض الواقع.

ولئن كان لقيام الثورة البلشفية (أكتوبر 1917) تأثير على مواقف الوطنيين التونسيين، فإنّ موقف المجلة النضالي من أجل تحرير الشعوب قد تدمّر إثر الإعلان عن مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن (Wilson) الأربعة عشر التحريرية في مؤتمر السلام في سبتمبر 19018 الذي عقد بقصر المرايا بفرساي في فرنسا عقب الحرب العالمية الأولى فانتقلت توجهات التّخبة التونسية من فكرة الدّستور إلى فكرة الاستقلال لأنّ الشعب الجزائري والتونسي - كما لاحظت المجلة ذلك - لم يتنازل عن استقلاله رغم خضوعه لنظام خاص من الجور والعنف والإذلال والإرهاب الدائم، وهو يهيب بالضمير العالمي ليعترف له بحقّه في العيش حرّاً مستقلاً ولم يقتصر عمل محمد باش حامية على إدارة "مجلة المغرب" بل شمل إنجاز عدّة مؤلّفات دعائية باللغة الفرنسية منها: العدالة التونسية (جنيف) 1917، الشعب الجزائري التونسي (فرنسا) جنيف 1917)، مناورة فرنسية: الإصلاحات الأخيرة بالجزائر (جنيف) 1918 الحماية الفرنسية بتونس (جنيف) 1918، كما شارك في أشغال المؤتمر الثالث للقوميات المضطهدة المنعقد بلوزان من 27 إلى 29 جوان 1916 وعرض فيه مطالب مسلمي الجزائر وتونس.

وبالتوازي مع نشاط الأخوين علي ومحمد باش حامية ، يعدّ الشيخ صالح الشريف من أبرز قادة الحركة الوطنية في المهجر أثناء الحرب العالمية الأولى، إذ كلفته الحكومة التركية بالقيام بمهمة خاصة في ألمانيا صحبة الشيخين إسماعيل الصفايحي ومحمد الحضّر حسين تمثلت في الاتصال بأسرى الحرب المغاربة تونسيون جزائريون ومغاربة وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزوّد بالسلّح والذخيرة وترسل عن طريق القوّاصات إلى طرابلس، وكذلك بادر بتكوين "لجنة استقلال تونس والجزائر" ببرلين للدّفاع عن قضايا الشعوب المغاربية، ومن مؤلّفاته الدعائية أيضاً: حقيقة الجهاد (بارن 1916) تونس والجزائر (بالاشتراك مع إسماعيل الصفايحي برلين 1916) ، حجج دامغة حول وجوب خروج الفرنسيين من تونس ، كلّ ذلك وإن دلّ على شيء إنّما يدلّ على مدى تجرّد فكرة الاستقلال لدى الوطنيين التونسيين، وسعيهم الخيث من أجل تكييف مطلبهم مع التّطورات الوطنيّة والدوليّة، لاغتنام الفرصة المناسبة للإعلان عن مطلب الاستقلال والدّفاع عنه، والتعريف بالقضية التحريرية للشعب التونسي.

وأمام هذا النشاط المكثّف للوطنيين التونسيين في المهجر اندلعت مقاومة قبائل الجنوب التونسي التي استجابت لدعوة السنوسي للجهاد ، لكنّ القوّات الفرنسية سرعان ما قضت عليها وسيطرت على الوضع الداخلي من جديد، غير أنّ

التخبة الوطنية التونسية سترفع من وتيرة نضالها من خلال دعوتها إلى تأطير عملهم ، وتنظيمه في إطار حزب قانوني يكون هدفه الأول، والأساس هو مطلب الاستقلال.

ولمّا انتهت الحرب أرسل الوطنيون التونسيون الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى باريس في 10 جويلية 1919 ليعرض القضية التونسية على مؤتمر الصلح، مثل غيره من زعماء الشرق محاولا جمع الرأي العام الفرنسي لتلبية مطالب التونسيين، فرجع عريضة طالب فيها بإنصاف الشعب التونسي، وحقه في الاستقلال ، وأثناء إقامته هناك اتصل الثعالبي بمعينة المحامي أحمد السقا، بالأحزاب الفرنسية ونشر كتاب " تونس الشهيدة الذي أصدره دون مؤلف بعنوان " Tunisie " MartyreLa، سنة 1920 حمل فيه الاستعمار الفرنسي مسؤولية حالة البؤس، والفقر التي آل إليها الشعب التونسي وأبرز من خلاله مطالب التونسيين.

وبينما كان الشيخ الثعالبي وصديقه أحمد السقا يحاولان في باريس استمالة المتحررين الفرنسيين للمسألة التونسية، التقف الوطنيون الذين مكثوا بالعاصمة التونسية حول بعضهم ، وكرروا الاجتماعات فيما بينهم، وحرروا العرائض التي وتجهوها إلى باريس لمساندة الثعالبي في الوقت الذي أثار مشروع الإدارة الفرنسية الزامي إلى انتزاع قطع أرض من الأوقاف الخاصة سنخط جميع الوطنيّين، ذلك أنّ محاولة استيلاء الأوقاف الخاصة التي اعتبرت انتهاكا للتقاليد الإسلامية الأساسية قد تسببت في تحقيق الوحدة بين الشبان التونسيين المتخرجين معظمهم من الجامعات الفرنسية، وبين شيوخ جامع الزيتونة، فما إن وصل كتاب تونس الشهيدة إلى تونس حتى تبتى زعماء الحركة الوطنية التونسية فكرة الدستور، وجعلوها أهم مطلب من المطالب الواردة في البرنامج الذي وضعه بعد محمد حميد، واجتماعات متعدّدة، وعندما أطلع عبد العزيز الثعالبي على ذلك البرنامج صادق عليه، وتقرر تقديمه إلى الباي، والمقيم العام، ورئيس مجلس الشيوخ، ومجلس النواب في فرنسا.

وفي 16 جوان 1920 انتظم في مقرّ الإقامة العامة حفل استقبال رسمي بمناسبة قدوم السيد دي كاستيون سان فيكتور (de kasttion san victor) المقيم العام بالتيابة ألقى أثناءه الشيخ محمد الصادق التيفر أحد مدرّسي جامع الزيتونة خطابا باللغة العربية احتجّ فيه احتجاجا صارما على تدخل فرنسا في شؤون البلاد الدينية (قضية الأوقاف الخاصة)، واتخذ فيه موقفا مواليا للمطالب الوطنية، وطالب الشيخ أمام أسمى المسؤولين الفرنسيين منح دستور لتونس.

وبعد يومين تولى الشيخ الصادق رئاسة الوفد الذي قدّم المطالب الدستورية إلى الباي محمد الناصر، في حين قدّمه الشيخ الثعالبي في باريس إلى رئيس مجلس النواب ومجلس الشيوخ، والذي تضمّن 08 نقاط أساسية.

وبذلك تشكلت على الساحة السياسية التونسية أربعة اتجاهات؛ الأول اتجاه ثوريّ دعى إلى الاستقلال الكامل، ومعاداة الفرنسيين علانية، و قد مثله محمد باش حامية الذي كثيرا ما حاول التأثير على عبد العزيز الثعالبي لاتباعه وتخريضه على المطالبة بحق الاستقلال التام، وأح عليه في مراسلاته على حثّ التونسيين على الإعلان عن رفضهم لسلطة الحماية والتصرّح بالانفصال عن فرنسا، لأنّ سياسة الرجاء، والتسامح لم تعد تجدي نفعاً " وأنّ زمن العمل في الخفاء قد ولى وراح ، ويجب المطالبة بالاستقلال صراحة دون مراوغة، والإعلان عن الهدف للشعب (الاستقلال)،

وهو الطريق السلم لأن فرنسا مازالت تعتبرنا شعبا مغلوبا على أمره، رغم ما ضحينا به من أجلها"، والاتجاه الإصلاحى الذى نادى بالمساواة بين الفرنسيين، والتونسيين، وتحقيق حكم ذاتي في إطار الجمهورية الفرنسية، ومثله حسن فلاني، والاتجاه الثالث اتجاه معتدل سعى إلى التفاوض بالتونسيين في إطار سُلط الحماية ومثله فرحات بن عيتاد، وعلي كاهية، والشاذلي القسطلبي، أما الاتجاه الرابع فهو الاتجاه الواقعي المن، ومثله عبد العزيز الثعالبي ومحمد الزياحي، وابن يحيى، وقد استغل أصحاب هذا الاتجاه ظروف نهاية الحرب فطالبوا بالاستقلال ثم عدلوا عن هذه السياسة لما رأوا عدم جدواها، وسلكوا بدلا من ذلك منهج الإصلاح.

كان الاتجاه الذى سلكه عبد العزيز الثعالبي واقيا، عربيا إسلاميا في أصله، ولم يكن أصحابه يؤمنون في قرارة أنفسهم بسياسة التعاون مع الفرنسيين، إننا آمنوا منذ البداية بالاستقلال الكامل متمسكين بمبادئ السلم 14، ومتعلقين بسررب الشعارات الفرنسية أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد ظهر ذلك جليا في محافظتهم على أصلتهم العربية الإسلامية التي تمثلت في سياسة عبد العزيز الثعالبي، وفي آرائه التي تضمنتها كتابه تونس الشهيدة، وهي الآثار التي أثر بها على باقي الاتجاهات فسارت في ركابه حين تقديم العريضة لمؤتمر فرساي 1919، لكن الآية انعكست بعده، فرضخ الاتجاه الواقعي إلى الاتجاهين الآخرين الإصلاحى والمعتدل، وسار على منوالهما، وصارت مبادئهم قدرا مشتركا وبذلك أصبح الاتجاه الرابع واقعا منا بعد أن كان ثوريا متصليا ونلمس هذا التحول جليا واضحا في أهداف برنامج الحزب الحزب الدستوري التونسي السياسية.

ولعل ما ساهم في ذلك فشل الحزب الاشتراكي الفرنسي في انتخاباته شهر أكتوبر 1919 وهو الحزب الذى علقت عليه التخبه التونسية بعض آمالها كونه كان متعاطفا مع القضية التونسية، فكانت هزيمته ضربة قاصمة لهم خاصة بعد فشل الوفد التونسي، وتهميش مطالبه، ومطالب بقية المستعمرات في مؤتمر التسوية بعد الحرب العالمية الأولى واقتناعهم أن المبادئ الولسونيتية 14 إننا هي حكر على شعوب أوربا وقومياتها لا على شعوب المستعمرات المستضعفة، وأن مجرد التفكير في المطالبة بحق تقرير مصيرهم، وإنصافهم هي ضرب من الخيال، فضلا عن نشأت قادة الحركة الوطنية التونسية بين مختلف أنحاء العالم على رأسهم محمد باش حمبة الناعي المطلب الاستقلال التام، واختلاف إيديولوجياتهم وأفكارهم من جهة وتعتت الإدارة من جهة أخرى الأمر الذى أدى إلى بروز آراء مختلفة، حاول عبد العزيز الثعالبي الذى أصبح زعيم الوطنيين التونسيين الأول أن يوفق بينهم.

أسس عبد العزيز الثعالبي الحزب الحزب الدستوري التونسي على مبادئ تقضي بإقناذ تونس من نير العبودية، وإنهاء الوضع المأساوي عن الشعب التونسي، ومن أجل تكريس حقّه في التحرر مثلما هي كل الشعوب الحرة، والمطالبة بنظام دستوري، وتأييف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب، باعتبار أن تونس كان لها دستورا معلنا منذ 1861 فطالب الدستوريون بعودة العمل به، وهو سر اختيار الحزب للتسمية بالدستوري، واعتمد الحزب في أرضيته على اتفاقية باردو ماي 1881 التي نصت على أن يسيّر التونسيون بلادهم بمساعدة فرنسا التي تكتفي بالإشراف والحماية الخارجية، أي المطالبة بالحكم الذاتي للبلاد التونسية، كما طمحوا من خلال الدستور إلى الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والضمان لاحترام الحريات الشخصية، والإقامة والتجمع والملك، والرأي، والنشر، ومنح نواب الشعب حق المشاركة في الحكم، وقد قامت إيديولوجية الإصلاح عند عبد العزيز الثعالبي على أن التراث العربي

الإسلامي هو مصدر التشريع الملازم للبلاد التونسية والعربية، وأنّ العرب أمة واحدة، ولا بدّ لها أن تتوحد، فدعى للوحدة، والدين، والتوعية الصحيحة القائمة على الاتصال المباشر، والمستمرّ بالجماهير الشعبيّة، لذلك رسم الحزب منذ البداية هدفه لإنقاذ الشعب التونسي من الاستبداد، وإنالة الحقوق والحريات التي تتمتع بها كافة الشعوب الحرة.

لقد مثلت الأفكار الإصلاحية، ورصيد حركة الشباب التونسي الأريضة الضلّبة لإيديولوجية الحزب، خاصة أنّ أغلب الدساتوريين كانوا من الزيتونيين، لذلك كانت أداة الكفاح لديهم تقوية الرابطة الإسلامية وحياء الهوية من أجل تحقيق الحرية والمحافظة على المآثية التونسية، وتدعيمها، وتخليص التونسيين من الاستبداد، وتمتعهم بحقوقهم وحرّياتهم، لذلك طالب بالاستقلال الدّاتي كمرحلة أولية تمهيدا للنّبيّ مطلب الاستقلال التام ربّما تواتي الفرصة لذلك، وهو ماتوج به المؤتمر الوطني التونسي " مؤتمر ليلة القدر " الذي شاركت فيه مختلف أقطاب الحركة الوطنية التونسية حتى سمي بمؤتمر الاستقلال 1946 حيث أجمع الحاضرون لأول مرة على المطالبة بالاستقلال، ووضع حدّ لنظام الحماية، ورفض كلّ الإصلاحات الإدماجية التي تنكسر مبدأ السيادة المزدوجة.

الخاتمة :

من خلال ما سبق يمكننا التأكيد على الأهمية التاريخية للزيتونة ودوره في صياغة مطلب الاستقلال الوطني خلال الفترة المدروسة من الحقبة الاستعمارية لتونس من خلال التقاط التالية:

1. رغم التّوكد والجمود الذي أصاب العملية التعليمية في جامع الزيتونة في بعض الفترات، إلّا أنّه يرجع إليه الفضل الأوّل في محافظته على المقومات العربية والإسلامية للبلاد التونسية، وهو الذي أمدها بخبرة رجالها الذين كرعوا منه مبادئ الوطنية والإسلام، فترجموا حركة التضال المسلّح، والسياسي ضدّ الهيمنة الاستعمارية الفرنسية، دفاعا عن السيادة الوطنية.

2. لعب جامع الزيتونة دورا فعّالا في الحركة الوطنية، وتجلّى ذلك في مواقفه من سياسات سلط الحماية منذ بدايتها سنة 1881 خاصة تلك التي هدفت إلى تغريب، وفرنسة كلّ ما هو تونسي، وتعبئة الجماهير التونسية ومساندتها خاصة في مطالبها الإصلاحية .

3. احتضنت المؤسسة الزيتونية القضية الوطنية، وساهم إلى جانبها المدرسة الخلدونية والجمعية الصادقية في إيقاظ الروح الوطنية، وترسيخ مفهوم الوطنية لدى التونسيين التي تركز أساسا على ما يميّز المجتمع التونسي من خصوصية ذاتية أهمّها اللغة العربية والدين الإسلامي اللذان مثلا عماد الهوية الوطنية لتونس.

4. لم يكن تفتح نشطاء الخلدونية، ومن بعدها الصادقية من التّخبة الوطنية التونسية إلّا صورة من صور المواجهة الثقافية، وإثبات قدرتهم على الاستقلال، وعلى تسيير شؤون بلادهم دون أيّ وصاية خارجية وما دلّ على ذلك تفعيل المشائخ الزيتونيين لمحاضراتها، والتقاشات السياسية التي دارت رحاها فيها، رغم أنّ الأمر كان محصورا عليهم.

5. لقد تحدت العملية الإصلاحية في الميدان الصحفي والتربوي والثقافي، والتي قادها رواد الصرح الزيتوني إلى تكثيف العمل السياسي الوطني الذي أسفر على ميلاد حركة الشباب التونسي بزعامة علي باش حامية واتباعها مبدأ تشريك

العنصر التونسي في إدارة أمور بلاده نظرا لاختلال موازين القوى بين الحامي والمحمي، الأمر الذي حذى بالوطنيين التونسيين إلى تأجيل إدراج حق الاستقلال ضمن مطالبهم الوطنية إلى غاية فشل مساعي الوفد التونسي المرسل إلى مؤتمر الصلح 1919، وتبخر آمالهم مع اكتشاف عنصرية المباديء الولسوتية التي خصت الشعوب الأوربية دون غيرها، مما أدى بثلة من الوطنيين الثوريين بالمناداة بالاستقلال التام غير منقوص لتونس في وقت مبكر.

الهواش: